وزارة العدل
إدارة الإعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	2022-5-24

الجريدة
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الجلاوي لـ الجريدة: «منصّة العمالة المخالفة» لن تشمل «المنزلية»

إطلاقها قريباً عقب إنهاء بعض الإجراءات مع «الداخلية»

جورج عاطف

> يجب عدم ربط شمولها للعمالة المنزلية ببلاغ التغيب
> الشمري

على وقع إعلان وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة المستشار جمال الجلاوي، إنشاء منصة لتعديل أوضاع العاملين، الذين جارت عليهم الظروف بسبب توقف بعض المنشآت والشركات عن العمل جراء تداعيات جائحة «كورونا»، أكد الجلاوي لـ «الجريدة»، أن هذه المنصّة خاصة بالعمالة المسجلة على الشركات والمنشآت العاملة بالقطاع الأهلي فقط، «ولن تشمل العمالة المنزلية من جملة المادة (20) من قانون الإقامة».

وعن موعد إطلاق المنصّة، كشف الجلاوي أن ذلك سيتم قريباً، عقب الانتهاء من إنجاز بعض الإجراءات بالتنسيق مع وزارة الداخلية، مؤكداً حرصه الجاد على ضبط وتنظيم سوق العمل، وسدّ أي نقص يعانيه، لاسيما على صعيد العمالة الحرفية والمهنية.

من جهته، طالب المتخصص في شؤون العمالة بسام الشمري، بضرورة أن تشمل هذه المنصة العمالة المنزلية المخالفة، ومنحهم فرصة أخرى للعمل في البلاد، موضحا أن أعداد هذه العمالة بالآلاف، «ومنح بعضهم فرصة جديدة للعمل سيساهم بصورة فاعلة في سد النقص الذي يعانيه هذا القطاع حالياً».

وقال الشمري لـ «الجريدة»: إن «دعوتنا بضم العمالة المنزلية إلى المنصّة يجب أن يتم وفق ضوابط واشتراطات محددة، وبالتنسيق المسبق بين إدارتي العمالة المنزلية في (القوى العاملة) والهجرة بوزارة الداخلية، لضمان شمول من يستحقون منحهم فرصة جديدة للعمل فقط، لاسيما أن العديد من هذه العمالة تحملوا ضغوطا هائلة جراء أزمة كورونا والتداعيات التي صاحبتها».

وشدد على «ضرورة عدم ربط شمول العمالة المخالفة بالمنصّة من عدمه بوجود بلاغ تغيب مسجل بحقها، لاسيما مع صعوبة التأكد من كيدية البلاغ أو استحقاقه»، مؤكداً أهمية هذه الخطوة التي تقلل أعداد العمالة الهامشية والسائبة في البلاد، وتسد النقص الذي تعانيه معظم القطاعات الانتاجية، خصوصاً الرعي والزراعة والصناعة، إضافة إلى المقاولات.

جمال الجلاوي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	3	5037

الراي
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تهنئة أعضاء «البلدي»

في ضوء الإعلان الرسمي للنتائج النهائية لانتخابات المجلس البلدي 2022 التي جرت يوم السبت الماضي، أعرب مجلس الوزراء عن بالغ شكره للسلطة القضائية، وجميع من شارك بالعملية الانتخابية من منتسبي وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة التربية ووزارة الإعلام ووزارة الصحة وبلدية الكويت وقوة الإطفاء العام، على جهودهم المخلصة ومشاركتهم الفعالة في الإعداد والترتيب لهذه الانتخابات التي اتسمت بالكفاءة وتهيئة الأجواء المناسبة للمواطنين لانتخاب أعضاء المجلس البلدي بكل سهولة ويسر، مثمناً ما تحلى به المواطنون من وعي كبير تجسد في التزامهم باللوائح والتعليمات خلال عملية الاقتراع ما عكس الوجه الحضاري لدولة الكويت.

كما عبر مجلس الوزراء عن تهنئته لأعضاء المجلس البلدي الذين حازوا ثقة المواطنين، متمنياً لهم التوفيق والسداد لخدمة الوطن العزيز ورفعة شأنه وتحقيق الآمال والطموحات المعهودة على المجلس البلدي في إنجاز أهدافه وغاياته للمساهمة في تطوير البلاد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-25	20	15473

الجريدة
القضاء
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» ترفض دعاوى طلب التعيين في الشركات النفطية وتؤكد عدم رقابة القضاء

- البشر: تمسكنا بحق الشركة في الرابطة العقدية وعدم جواز إجبارها على التوظيف
- المحكمة: الشركة وضعت معايير لشغل الوظيفة والاختيار يخضع لحرية رب العمل

حسين العبدالله

في حكمين قضائيين بارزين، قضت محكمة الاستئناف المدنية الحكومية، برئاسة المستشار عويد الثويمر، والمستشار ضرار الوقيان، برفض الدعاوى القضائية المقامة من عدد من المتقدمين بطلب التعيين بوظيفة مهندس لإحدى الشركات النفطية، بعدما أكدت أن الشركات غير ملزمة بالتعيين، إعمالا لقواعد الرابطة العقدية، وعدم إجبار الشركات على التعيين، مشددة على أن قانون الخدمة المدنية غير مطبق على الشركات، وإن كانت تلك الشركات مملوكة للدولة، كما انه لا رقابة للقضاء في إلزام الشركات بتعيين المتقدمين للتعيين.

وأكدت الدائرة المدنية الحكومية في محكمة الاستئناف، برئاسة المستشار عويد الثويمر، أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الغرض من إنشاء الشركة النفطية المختصة بالدعوى هو القيام بكل الأعمال المتعلقة بصناعة البترول، مبينة أن قانون الشركات، وإن خلا من تنظيم خاص لكيفية اختيار مجلس إدارة الشركة أو من ينيبه للعمل لديه أيا كان مسماهم الوظيفي، هو الحاكم لأعمال الشركة النفطية حتى ولو كانت ملكيتها كاملة لمؤسسة البترول.

ولفتت إلى أن مناط الاختيار يخضع لحرية رب العمل في اختيار العمال لديه، ولا ولاية للقضاء في مراقبة مسالة الاختيار طالما تم التعيين والاختيار بما لا يخالف قواعد قانون العمل، ولا يوجد في مسالة الاختيار الانحراف الشديد في السلطة، مضيفة أن الشركة النفطية المستانف ضدها وضعت معايير للتقدم لشغل وظيفة مهندس، وهذه المعايير عامة مجردة، وأخضع المتقدمون لشغل هذه الوظيفة لاختبارين احدهما تقني والآخر شخصي، وهي المقابلة الشخصية التي يرى فيها رب العمل صلاحية المتقدم لشغل الوظيفة، وقدرته على تحمل أعبائها، ومن ثم لا ولاية للقضاء على الشركة النفطية في مسالة الاختيار بعد المقابلة الشخصية التي تراها اللجنة، ومن ثم فإن عدم اختياره بعد هذه المقابلة لا يشكل انحرافا بالسلطة في اختيار الشركة للعمال لديها.

علاقة تعاقدية

وأفادت الدائرة المدنية الحكومية في محكمة الاستئناف، برئاسة المستشار عويد الثويمر، والمستشار ضرار الوقيان، في رفضه عددا من الدعاوى المقامة بان علاقة رافعي الدعاوى القضائية هي علاقة تعاقدية يربطها عقد عمل، إذا وافقت على تعيينه لديها وفق إرادتها ومجلس إدارتها، ولا تندرج هذه العلاقة ضمن القرارات الإدارية الخاضعة لرقابة القضاء، وإن كان المشرع خص العاملين بالقطاع النفطي لقانون خاص، وحال خلوه من اي مسالة ينظمها قانون العمل، إلا ان الأخير خلا مما يكون هناك سلطة رقابة على اعمال مجلس إدارة هذه الشركات في تعيين الموظفين لديها.

وأضافت المحكمة انه من غير الجائز ان يفرض العامل قسرا على رب العمل في وظيفة معينة، وعلى الرغم منه، لأن ذلك من شانه ان يخل بما له من سلطة في تنظيم منشاته باعتباره مسؤولا عن إدارتها، وبينت ان سلطة التعيين في الوظائف لديها يكون بقرار من مجلس الادارة، طبقا لحاجة العمل وظروفه ووجود درجات خالية في الميزانية تسمح بالتعيين وفي الوقت الذي يحدده، ومن غير الجائز ان يفرض العامل قسرا على رب العمل في وظيفة معينة وعلى الرغم منه، لأن ذلك يخل بما له من سلطة في تنظيم منشاته باعتباره مسؤولا عن إدارتها.

شروط ومعايير

بدوره، ذكر دفاع الشركة النفطية عضو مكتب ميسان للمحاماة، المحامي عبدالعزيز البشر، ان اغلب الدوائر القضائية في محكمتي الكلية والاستئناف أكدتا حق الشركة النفطية المطلق في قبول أمر التعيين للمتقدمين لها، وحقها في رفض من لا تتوافر فيه تلك الشروط والمعايير التي توضح آليات القبول.

وأضاف البشر ان دفاع الشركة النفطية شدد على تمسكها بالرابطة العقدية في التعيين، وان إجبار الشركة على التعيين يخالف حقها في التعيين واختيار من تراه كفئا ولائقا للتعيين، فضلا عن عدم انطباق قانون الخدمة المدنية على من تم رفض تعيينهم في الشركات النفطية، وإنما انطباق قانون العمل.

وأشار إلى ان المحاكم استجابت لدفاع الشركة النفطية في رفض العشرات من الدعاوى المقامة بطلب التعيين، لأن الإجبار في التعيين بالشركات يتضمن إهدارا للرابطة العقدية ويحد من صلاحياتها.

عويد الثويمر

عبدالعزيز البشر

> من غير الجائز أن يفرض العامل قسراً على رب العمل في وظيفة معينة

> سلطة صاحب المنشأة لا تتأتى إذا أجبر على تشغيل عامل في وظيفة يرى عدم كفاءته لها «الاستئناف»

> لا ولاية للقضاء في مراقبة الاختيار طالما تم التعيين بما لا يخالف قانون العمل «المحكمة»

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	7	5037

السياسة
AL-SEYASSAH
القضاء

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

ألزمتها برد 120 ألف دينار
فسخ عقد بيع شقة بين مواطنة وشركة أخلّت بالشروط

المحامي علي العلي

■ قررت المحكمة الدائرة تجاري كلي فسخ عقد بيع شقة بين مواطنة وشركة للتجارة العامة والمقاولات، وألزمت الاخيرة برد مبلغ 120 الف دينار للمواطنة، وذلك لإخلالها بالشروط.

وتتلخص تفاصيل الدعوى التي تقدم بها المحامي علي العلي عن المواطنة، أنه بموجب عقد بيع اشترت من الشركة شقة كاملة التشطيب على ان يكون الاستلام في موعد اقصاه 36 شهرا من تاريخ التعاقد، مشيرا الى التزام موكلته بسداد الاقساط المستحقة عليها للشركة المدعى عليها، الا ان الاخيرة لم تف بتسليم الشقة المبينة اليه، رغم المحاولات الودية التي لم تجد متفقا مما حدا بها لإنذارها رسميا بضرورة التسليم، وازاء تقاعسها اقام هذه الدعوى للحكم ابتداء بندب خبير لاحتساب التعويض الجابر لها عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بها من جراء إخلال المدعى عليها بالتزامها التعاقدي.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها عن طلب التعويض من الاضرار المادية والادبية التي لحق بالمدعي من جراء فعل المدعى عليها فلما كان الثابت سداد المدعي مبلغ 21250 دينارا للمدعى عليها وكان ذلك على أمل تسلم الشقة المزمع انشاؤها وتسليمها في أجل معين الا ان المدعى عليها قد اخلت بالتزامها فإن المحكمة تستجيب الى طلبه على اعتبار تقدير التعويض المستحق هو ما طالب به كتعويض نهائي لاستقرار الضرر.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	5	18958

السياسة
AL-SEYASSAH
مجلس الأمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في القضايا التي لا يزيد نصابها عن 500 دينار

المناور لتشكيل دائرة بالمحكمة الكلية لإصدار الأحكام في دعاوى الإخلاء

قدم النائب أسامة المناور اقتراحا بقانون لاستبدال المادة (24) من أحكام المرسوم بالقانون رقم (35) لسنة 1978 في شأن إيجارات العقارات، مشفوعاً بالمذكرة الإيضاحية، لعرضه على مجلس الأمة

تنص المادة المقترحة على ان "تشكل دائرة خاصة بالمحكمة الكلية لإصدار الاحكام في دعاوى الإخلاء التي يثبت تخلف المستأجر عن دفع الإيجار الشهري، بعد إنذاره عن طريق المخفر، ويكون الأمر غير قابل للطعن، وذلك خلال ميعاد لا يجاوز مدة الثلاثين يوما وذلك عن الدعاوى التي لا يزيد نصابها المالي عن خمسمائة دينار، ويكون مشمولا بالتنفيذ الجبري، كما يجوز أن يفوض رئيس المحكمة الكلية مدير إدارة للتحقيقات في إصدار أمر الإخلاء للعين المستأجرة والأداء عن الأجرة المستحقة، على ألا تقل درجة مصدر القرار عن مدعي ، ويحدد رئيس المحكمة الكلية ومدير عام الإدارة العامة للتحقيقات في كل محافظة مكتبا للفصل في الدعاوى".

وقال المناور في المذكرة الايضاحية للاقتراح: إن الاقتراح جاء بالنظر الى ما لوحظ من تزايد دعاوى الإيجارات بما يعكس وجود مشكلة حقيقية في العلاقة بين الموجر والمستأجر واستغلال البعض نصوص القانون للتهرب من الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تأجير العقارات بما يهدد الاطمئنان بعدم وجود ضمانات لحقوق الملاك الموجرين من عمليات التهرب عن سداد الأجرة. واوضح ان القانون يحدد ميعاد شهر من تاريخ اول جلسة للفصل في دعاوى الإيجارات والإخلاء للمستأجر عن الدعاوى التي لا يزيد نصابها المالي عن 500 دينار، كما نص على جواز تفويض الادارة العامة للتحقيقات للفصل في دعاوى الإيجارات بالإخلاء والأداء عن الأجرة المستحقة، وذلك بعد انذار المتخلف عن السداد عبر مخفر المنطقة، وان يحدد رئيس المحكمة ومدير عام الإدارة العامة للتحقيقات مكاتب في المحافظات للفصل في مثل هذه الدعاوى. واضاف: إن الاقتراح يهدف إلى تسهيل أداء الحقوق للموجرين من المستأجرين وردع المستغلين والمماطلين في أداء الأجرة المستحقة عليهم او المتلاعبين والمتهربين من الالتزام بالتعاقدات الإيجارية، لا سيما ذات النصاب المالي الذي لا يزيد عن خمسمائة دينار وتكون فيه الحقوق واضحة ولا تستلزم ان يتعرض الموجرين إلى ثقل عبء التقاضي وطول المدة وتعطل اشغال العين محل الإيجار في ظل التنازع القضائي على عدة درجات.

أسامة المناور

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	5	18958

السياسة
AL-SEYASSAH
محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

رؤساء البرلمانات العربية حذروا من محاولات تهويد القدس... وإسرائيل تخشى تكرار حرب "حارس الأسوار"

فلسطين تسلّم ملف اغتيال شيرين أبو عاقلة للمحكمة الجنائية الدولية

■ رام الله، عواصم - وكالات. أعلنت وزارة الخارجية الفلسطينية أمس، إحالة ملف اغتيال الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى المحكمة الجنائية الدولية رسمياً.

وفيما قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، إن السلطة سلمت المدعي العام للجنائية الدولية كريم خان، ملف أبو عاقلة قبل يومين، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن الولايات المتحدة لم يُطلب منها المشاركة في أي تحقيق بشأن الحادث، مؤكداً ضرورة محاسبة المسؤولين في حال ثبت تورطهم في الجريمة.

في غضون ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين باحات المسجد الأقصى، بعد ساعات من قرار محكمة الاحتلال الذي يسمح بأداء صلوات تلمودية في المسجد الأقصى، حيث اقتحموا المسجد الأقصى على شكل مجموعات وأدوا طقوسا تلمودية ونفذوا جولات استفزازية في باحاته.

ووصف المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية خطيب المسجد الأقصى الشيخ محمد حسين قرار محكمة الاحتلال بـ "الخطير"، محذرا من أنه يمهد لتنفيذ مخطط المستوطنين المتطرفين الرامي لوضع اليد على المسجد الأقصى، مؤكدا أن المسجد الأقصى هو للمسلمين وحدهم لا يحق لغيرهم التدخل في شؤونه وأن الفلسطينيين مستعدون لبذل الغالي والنفيس للدفاع عن مسجدهم مهما بلغت التضحيات.

من جهتها، زعمت الحكومة الإسرائيلية، أنه ليس هناك أي نية لتغيير الوضع القائم في الحرم القدسي، وذلك غداة قرار محكمة الصلح في القدس، بإلغاء أمر أصدرته الشرطة بإبعاد أربعة يهود عن الحرم بعد قيامهم بصلوات في المكان. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عن بيان لأمانة الحكومة القول إن قرار المحكمة يتطرق فقط إلى تصرفات هؤلاء الأشخاص ولا ينص على توسيع الصلاة في الحرم.

وفي حين تترقب أوساط الشرطة وأجهزة أمن الاحتلال أن يكون "يوم القدس العبري" أواخر مايو الجاري أحد أيام الذروة للانتشار الأمني الإسرائيلي، استعداداً لمسيرة الأعلام التي ستمر عند باب العامود جنباً إلى جنب مع الجيش وجهاز الأمن العام - الشاباك، يأتي استنفار شرطة الاحتلال أستنادا لتحذيرات استخباراتية، مفادها أن الفصائل الفلسطينية، خاصة حركة "حماس"، تهدد بتنفيذ ردها الميداني على أي اقتحام إسرائيلي لساحات المسجد الأقصى، في مشهد قد يتكرر هذا العام، بعد أن حصل في رمضان 2021 من خلال اندلاع حرب غزة المسماة "حارس الأسوار".

من جهة أخرى، تراجعت النائبة في الكنيست عن حزب ميريتس اليساري غيداء ريناوي الزعبي، عن استقالتها من ائتلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت الحكومي، والتي كانت قد تقدمت بها الخميس.

ورحّب وزير الخارجية يائير لابيد، بعودة النائبة إلى الائتلاف، مغرّدا بالقول "أنا سعيد بعودة غيداء الزعبي إلى الائتلاف... وضعنا خلافاتنا جانبا واستأنفنا معا عمل الحكومة والائتلاف".

في هذه الأثناء أعلن تال جان تسيفي مدير مكتب رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينيت، استقالته من منصبه، بعد أقل من أسبوعين من استقالة مساعد بارز آخر في صفعة مزدوجة لبينيت.

في سياق متصل، أكد رؤساء البرلمانات والمجالس العربية في ختام مؤتمرهم الثالث والثلاثين، أن محاولات تهويد القدس وتدنيس حرمة المسجد الأقصى المبارك تعد "تصعيدا خطيرا، يهدد أمن المنطقة بكاملها و"تهديدا وشيكا" ينذر بإدخال المنطقة بصراعات "مخيفة".

من جانبها، أعربت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، عن أسفها لقرار إسرائيل منع رئيس وفد البرلمان الأوروبي للعلاقات مع فلسطين مانو بينيدا من دخول فلسطين.

على صعيد آخر، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية، إن وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، يريد زيارة المسجد الأقصى بدون مسؤولين أو رجال أمن إسرائيليين، خلال زيارته إلى فلسطين المحتلة هذا الأسبوع، وقالت صحيفة "جيروزاليم بوست" إنه "من المرجح أن تودي مثل هذه الزيارة إلى زيادة التوتر في الموقع المضطرب".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	10	18958

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٢/٦/١٣م - قاعة - ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٩/٦٣٣ بيوع/١ -

المرفوعة من : دلال مرزوق بجاد المطيري ضـــد :

١- مطلق نهار ناصر المطيري ٢- الممثل القانوني لبنك الائتمان الكويتي - بصفته (خصم مدخل).

٣- الممثل القانوني لبيت التمويل الكويتي - بصفته (خصم مدخل).

أولاً : أوصاف العقار : وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

- عقار الوفيقة رقم ١٦٠٠٩ / ١٩٩٧ الكائن بمنطقة صباح السالم - قسيمة رقم ٤١ - قطعة رقم ٨ - من المخطط رقم م / ٣٦٩٨٤ ومساحته ٣٠٠.٣٢٥ م٢ وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره (١٥٥٠٠٠ ألف د.ك)

ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف فالعقار سكن خاص مكون من أرضي + أول + جزء من الثاني كما تبين وجود مخالفات كالآتي:

١- عدم وجود مخططات للدور الثاني ٢- وجود التصاق بالدور الأول

٣- وجـــود بنـاء مواد خفيفة بالسطح وغير مطابق للمخطط

ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير عين النزاع على الطبيعة الكائنة بمنطقة صباح السالم قطعة ٨ شارع ١ جادة ١٣ قسيمة ٤١ منزل ٢٤

عين النزاع عبارة عن بيت حكومي يطل على شارع ويحده جيران من ثلاث اتجاهات ومكون من دور أرضي وأول وسطح ومكسو بميزابيك لون بيج غامق.

تعذر على الخبرة معاينة من الداخل لعدم التمكن من الدخول بعد طرق الباب ولم يفتح أحد.

قررت المدعية أصلياً بأن العين موضوع النزاع تتكون من :

- الدور الأرضي: صالة معيشة وصالة استقبال مع حمام وغرفة ومطبخ وحمام وديوانية مع حمامها.

- الدور الأول: عدد ٤ غرف وصالة وعدد ٢ حمام ومطبخ تحضيري

- وقرر أيضا بأن تكييف المنزل تكييف وحدات منفصلة.

ثانياً شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية، حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون ويطلب للباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق به إلا حكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٦ من قانون المرافعات أنه « إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل ».

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨ .

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2022-5-24	5	18958

الوفيـــات

الوفيات

● **نورة ناصر عايش العازمي، 24 عاماً**، (شيعت)، رجال ونساء: العمرية ق2، ش1، م5، تلفون: 69947777، 50004041.

● **موزة دوخي سعود، أرملة / عبدالحميد زامل سعود الزامل، 83 عاماً**، (شيعت)، تلفون رجال: 96673337، تلفون نساء: 99620402، 99655295.

● **إبراهيم موسى إبراهيم مظفر، 63 عاماً**، (شيع)، رجال: مسجد الوزان، ضاحية مبارك العبدالله، اليوم وغداً الأربعاء، تلفون: 99535922، نساء: عبدالله المبارك، ق6، ش605، م94، اليوم وغداً الأربعاء عصراً، تلفون: 67669995.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»